البرامج التنموية لتدعيم الأمن والاستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية

Development Programs to Strengthen Security & Community Stability in the Algerian Border Region.

جمال بن مرار [1]*

[1] جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مختبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات (الجزائر)

d.benmerar@univ-dbkm.dz

نصيرة ملاح [2]

[2] جامعة امحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

n.mellah@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/21 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص:

يُعد الأمن من أولويات الدولة الجزائرية لضمان استقرارها وحماية المجتمع من المخاطر المحيطة بها سواء الداخلية أو الخارجية، وتداعياتها على التنمية والاستقرار في المناطق الحدودية الجزائرية؛ ولأن الأمن والتنمية لهما علاقة تكاملية مترابطة لذلك أولت الجزائر أهمية لهذا الجانب من خلال تأمين حدودها في ظل التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة ككل وعليه تقوم الجزائر بتوفير وخلق مناخ ملائم لتنمية المناطق الحدودية المتاخمة لبؤر التوتر التي تعرفها دول الجوار، ولعل أبرز تحدي للدولة الجزائرية هو حماية المناطق الحدودية وذلك بتثمينها وتوفير البني التحتية ووضع سياسة وبرامج خاصة لهذه المناطق خصوصا في الجانب التنمية والاستثمار.

الكلمات المفتاحية: البرامج التنموية؛ الأمن والاستقرار؛ المناطق الحدودية؛ التهديدات.

Abstract:

Security is one of the priorities of the Algerian state to ensure its stability and protect society from the dangers surrounding it, and the repercussions for development, especially in border areas. Security and development are an integral and interdependent relationship and Algeria has given importance to this aspect by securing its borders in light of the security threats that the region knows. Algeria will provide and create an appropriate environment for the development of border areas and adjacent to hotspots of tension known to neighboring countries, and perhaps the most prominent challenge to the Algerian state is to protect border areas by evaluating them, providing infrastructure, and setting up a policy and special programs for these areas, especially in the aspect of development and investment.

key words: Development Programs; Security & Stability; Border Regions; Threats.

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

إن مسألة تنمية المناطق الحدودية أمر جد مهم وحساس وحيوي ذو أهمية بالغة للأمن الدولة الجزائرية لتعدد المخاطر والتهديدات في محيطها الاقليمي نتيجة هشاشة وضعف الدول المجاورة الذي زاد من صعوبة التدابير المتبعة لمعالجة التهديدات الحدودية نظرا لتحولات والتحديات الجديدة التي تختلف طبيعتها ومصادرها وتشهد نشاطا متزايدا ضمن شبكة من علاقات عابرة للحدود لتشكل معضلة أمنية متعددة الأبعاد والمستويات، لذا فإن الاهتمام بتنمية المناطق الحدودية يمكن أن يحد من التهديدات إذا توفرت الشروط الملائمة والمساعدة على معالجتها ليس فقط بالأدوات العسكرية وإنما أيضا برفع المستوى التنموي لهذه المناطق حيث تُعد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سبب فيما تطرحه من تهديدات. ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية: **كيف يمكن للبرامج التنموية أن تدعم الأمن والاستقرار مناطق الحدودية الجزائرية؟**

سعيا للاجابة على الاشكالية، فإن هذه الورقة البحثية تحاول اختبار الفرضية التالية:

- **كلما زاد الاهتمام ومعالجة القضايا المتعلقة بالأمن والتنمية في المناطق الحدودية كلما تقلصت التهديدات والتحديات؛**
- **كلما تعددت مصادروطبيعة التهديدات العابرة للحدود كلما زادت هشاشة وفشل الدول؛**

أهداف الدراسة: يتلخص الهدف الأساسي الذي تصبو الدراسة لِتَوَصُّلِ إليه في محاولة فهم مصادر وطبيعة التهديدات في مناطق الحدودية ومحاولة معالجتها وفق مقاربة تنموية.

منهجية الدراسة: إن تحديد منهج البحث يتوقف على طبيعة الموضوع في حدّ ذاته، كما يتوقف على الهدف الذي تصبو الدّرَاسة للوصول إليه، وإذا كان الاعتماد على النظرية الواقعية، مقاربة الأمن الشامل والمقاربة التنموية أقرب وأكثر توافقا.

قصد الاجابة على الشكالية واختبار الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محاورين أساسيين، نتطرق في المحور الأول إلى أبعاد الأمن الشامل، في حين انصب المحور الثاني على المتطلبات التنموية في المناطق الحدودية الجزائرية، حيث نتطرق في الفرع الأول إلى المتطلبات التنموية، والفرع الثاني إلى السياسات التنموية وفي الأخير خلصت الدراسة إلى نتائج وتوصيات في خاتمة.

2. أبعاد الأمن الشامل

تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية،التي أظهرت أهمية العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المسألة الأمنية،إذ أن التهديدات الأمنية تأتي أساسا من المناطق المحيطة بها أو من داخل الدول ذاتها، وهذا نتيجة لضعف وهشاشة البنى الدولة وعجزها،وأزمةالشرعية الأنظمة مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة والتي غالبا ما تقود إلى صراعات ونزاعات مع دول الجوار.

1.2 أبعاد الأمن الأساسية:

إن مفهوم الأمن بشكل عام مفهوم شامل تعددت تعريفاته وأبعاده وطرأت عليه تحولات وتطورات؛ وذلك نتيجة طبيعة الفواعل الدولية والأحداث والصراعات والأزمات الدولية التي بسببها قد تغير الدول نظام سياستها ومفهوم أمنها نتيجة لذلك ومن هذا المنطلق أصبحت هناك تدرجات في تسميات مفهوم الأمن من مفهوم عسكري إلي جماعي إلي أمن إنساني.

في واقع الأمر عرفت النقاشات النظرية حول الأمن(مفهومه، أبعاده، أشكاله ووسائل بنائه) تطورا كبيرا خاصة مع البدايات الأولى لعقد الثمانينات ضمن مدرسة بحوث السلام الدولي والتي دعت إلى ضرورة إخراج مفهوم الأمن من مدلولاته الضيقة إلى أنه وبنهاية الحرب الباردة بين الكتلتين احتدم الصراع النظري بين التقليديين(الواقعيين، الواقعيين الجدد وحتى الليبراليون) الذين يسعون إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن مع اقتراح بعض الإصلاحات الطفيفة، فالأمن في تلك الفترة ظل حبيس المعتقدات التقليدية القائمة على أساس الأمن الوطني أو القومي للدولة.

ولقد ميّز باري بوزان خمس أبعاد أساسية للأمن:

- **الأمن العسكري:** ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.
- **الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- **الأمن الإقتصادي:** يتمثل في الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- **الأمن الإجتماعي:** ويتمثل في قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- **الأمن البيئي** :ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والاقليمي كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية (بلال، 2010، ص19).

2.2 ملامح الظاهرة الأمنية:

تمحور مفهوم الأمن حول منع وتقليل التهديدات التي تواجه الدولة، وأصحاب النظرة الجديدة لواقع العلاقات الأمنية الدولية والذين يسعون إلى قلب الافتراضات القائمة وتبني افتراضات جديدة من خلال إعادة وصياغة واقع العلاقات الأمنية الدولية حيث كان هدفهم الأول هو الوصول إلى تعريف شامل للأمن ، فلقد بدأ حقل الدراسات الأمنية يعرف منعرجا في الفترة الجديدة، حيث ظهر تيار يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن وكان من نتائجه ظهور الدراسات النقدية التي جاءت كردة فعل على الدراسات الوضعية في ميادين الأمن، فالمرحلة الجديدة شهدت مجموعة من التغيرات الهامة خاصة فيما يخص

طبيعة التهديدات ونوعيتها ومصادرها وأنواعها وحتى نطاقها ومداها، هذا الأمر الذي كان له تأثير كبير على مفهوم الأمن إذ أصبح ذلك المفهوم للأمن (الأمن بمفهومه التقليدي) غير كافي لتفسير واقع العلاقات الأمنية الدولية للمرحلة الجديدة، وانما أصبح مفهوما مركبا متعدد الأبعاد والمستويات ويرجع ذلك إلى المتغيرات التكنولوجية، الاقتصادية والسياسيةوالاجتماعية التي شهدها العالم حيث يمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو التالي:

1-الظاهرة الأمنية عابرة الحدود.

2-اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.

3-ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية والتي لم تكن معروفة سابقا أو كانت خفية.

4-تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية وتغير وزنها وأهميتها. (محمد، 2019، ص19).

لقد شهد المجتمع الدولي زخما من المفاهيم الجديدة فقد ارتبط بعضها بتحولات شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة بحيث جاءت تلك المفاهيم لتعكس بعض جوانب تلك التحولات في حين أن البعض الآخر منها جاء ليعكس مصالح القوى الدولية الدافعة هذه المفاهيم وفي مواجهة أكثر المفاهيم انتشارا خاصة في الدراسات السياسية والإستراتيجية نجد مفهوم الأمن الإنساني والذي جاء كردة فعل للمفهوم التقليدي للأمن والذي انحصر في غطاءه لفترة كبيرة من الزمن حول الأمن القومي.

وقد جاءت هذه المفاهيم الجديدة لتعلن ثورة ضد بعض المفاهيم والتي استمرت لفترة طويلة في تفسير واقع العلاقات الدولية فمفهوم التدخل الإنساني جاء في مواجهة مفهوم سيادة الدولة ومفهوم العولمة جاء في مواجهة مفاهيم مثل الخوصصة الثقافية، فتداعيات نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من عجز التفسيرات التقليدية للواقع الأمني الدولي ترك المجال مفتوحا أمام تفسيرات جديدة أخذت منحى نقدي وقائمة على أساس أفكار نقدية لسابقتها، فالدراسات النقدية في مجال الأمن قائمة على أساس افتراضات على غرار تلك التي تبنى عليها الدراسات الوضعية وتتبنى طروحات ابستمولوجية، انطولوجية ومنهجية مغايرة لسابقتها، فالدولة حسبهم أصبحت تواجه أنماطا عدة من مصادر التهديد والتي حسبهم ليست بالضرورة تهديدات عسكرية بل هي تهديدات مركبة معقدة.

3.: المتطلبات التنموية في المناطق الحدودية الجزائرية

إن الهدف الذي تسعى إليه الدولة من خلال الاهتمام بالجانب التنموي على المستوى الوطني لخلق نوع من التكافؤ الفرص لكافة المجتمع ولو نسبياً بتخصيص ميزانيات واستثمارات إلاّ أن ضعف الاهتمام بالمناطق الحدودية يؤدي إلى ظهور أنشطة غير شرعية وما يزيد من صعوبة الوضع هو غياب آليات التنسيق والمراقبة الفعلية للمناطق الحدودية بين الدول، حيث أن أمن الدول مرتبط بأمن مناطق الحدودية وبتكثيف التنمية فيها، مع التركيز على العنصر البشري، ومنه يجب على الدولة بذل جهود خاصة في هذه المناطق الحدودية، فقد خصصت الدولة الجزائرية 2% من الجباية العامة لصندوق تنمية الجنوب، وتم وضع استراتيجية وطنية لتنمية المناطق الحدودية لتكون شاملة وتخص كل المجالات بتوفير

الامكانيات المادية والبشرية، مع اشراك كل الفاعلين من مجتمع مدني ومنتخبين ومجالس بلدية وولائية بالمناطق الحدودية لتحسين ظروف العيش ومحاربة كل مظاهر التخلف. (ياسين، 2015، ص132).

1.3 المتطلبات التنموية:

إن الاجراءات العملية من شأنها أن تحد من قوة انتشار التهديدات عابرة الحدود من خلال مجموعة من الآليات والبرامج على المستوى الدولاتي والاقليمي، والسعي للتموقع انطلاقا من الاستجابة وإدراك صناع القرار من جهة ويكشف واقع وحتمية الاعتماد على المقاربة الأمنية والتنموية،فهذه المقاربات من حيث عمل مرحلي باتجاه الوصول إلى تخفيف من حدة التفاوت في المستويات المناطق الحدودية مرهون بتضافر كل الجهود لمجابهة التهديدات، فكلما ارتفع مستوى النمو الاقتصادي وتحسنت درجة التنمية الانسانية انخفضت درجة مستويات التهديد الأمني والعكس صحيح، لذا وجب إطلاق مشاريع تنموية اقليمية وتحويل هذه الحدود إلى مناطق تعاون اقليمي من شأنها ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للدول المجاورة لزيادة المشاريع والاستثمارات المشتركة كي تساهم في زيادة حجم ونسبة المبادلات التجارية بين هذه الدول وتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية التي هي محور هذا المشروع لغيير الخارطة الجيوسياسية للمنطقة ككل التي تعاني من مشكلات وأزمات أمنية ونزاعات وحروب في منطقة الساحل الافريقي وليبيا وعدم الاستقرار في تونس، فإن هناك عدة أسباب متداخلة ومعقدة ومتشابكة منتجة للارهاب والداعمة للظواهر العابرة للحدود كالجريمة المنظمة، الاتجار بالأسلحة، المخدرات الهجرة غير شرعية وتبييض الأموال وغيرها، ولذا لابد من مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري في تطوير مقاربة أمنية اقتصادية تضامنية تستطيع ضمان استقرار السكان والقضاء على البطالة والآفات الاجتماعية من خلال تفعيل التنمية على المستوى الاقليمي لأنها البديل الفعّال لتجاوز كل التحديات والرهانات.

لكي تكون التنمية فعالة يجب توافر متطلبات المتمثلة فيمايلي:

- تطوير البنية التحتية للمناطق الحدودية وتنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص العمل لمواجهة مشكل البطالة.
- حماية السلع المدعمة واسعة الاستهلاك التي تنتهجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تمويل تلك المشاريع بنسب فائدة منخفضة للغاية تلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة بآجال مختلفة.
- توفير المناخ المناسب لتصدير السلع مما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الأجنبية ومنه التواجد في الأسواق المجاورة وتتولى الدولة الاشراف والمرافقة على قطاع مشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومعالجة المشاكل من خلال تحيين القوانيين المنظمة للعملية وتقديم الدعم الفني والمادي لها، وانشاء مراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة وصياغة سياسات خاصة تلائم المنطقة.

تُعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي عملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الامكانيات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغيرات المطلوبة (جمال، 2010، ص25).

وذلك من خلال أسس التنموية أوالضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وهي:

- أن تاخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على الخصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الموجودة والمستقبلية كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في الموارد المتاحة.

- ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين من خلال السياسات التنموية.

- إعادة النظر في أنماط الاستثمار، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الاخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

- لاينبغي الاكتفاء بتعديل انماط الاستثمار وهياكل الانتاج، وإنما يستلزم الأمر تعديل انماط الاستهلاك السائدة.

- لابد أن يشمل مفهوم العائد من التنمية كل مايعود على المجتمع بنفع. (عجيمية، 2003، ص45).

ولعله من المفيد الاشارة إلى أبرز المؤشرات الساسية للتنمية المتمثلة فيما يلي:

- التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
- التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات وتسخير كل الموارد.
- التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة الغايات ذات استراتيجية طويلة المدى، أهداف مرحلية وخطط وبرامج.
- التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها وتمتك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمعية، إنتاجاً وتوزيعاً.
- أهمية إحداث تحولات هيكلية وهذا يمثل إحدى سمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي، وهذه التحولات في الاطار السياسي والاجتماعي.
- إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعد إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة، وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة ومتشابكة ومتكاملة وقادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوافر لهذه القاعدة

التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية والموارد البشرية المدربة والمحوافز والتقنية اللازمة والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.

- تحقيق تزايد منتظم بر فترات زمنية طويلة قادرة على الاستمرار.
- زيادة متوسط انتاجية الفرد أي متوسط الدخل السنوي للفرد.
- تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأخرى.
- أن ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحوافز التشجيع ويتمثل في نظام الحوافز القائم على ظاساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة والعدالة في التوزيع ثروات التنمية على المجتمع، فهذه الجوانب كونها أهداف التنمية هي كذلك مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

ويتطلب تطبيق التنمية في تلك المناطق الحدودية هو تحسين الظروف المعيشية لجميع السكان، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية دون اسراف وهدر تلك الموارد، ولتحقيق هذه المعادلة يتطلب التركيز على ثلاث مجالات رئيسية ترتبط بتحقيق التنمية الشاملة، وهي: (محمد، 2001، ص65)

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية بما يكفل النمو الاقتصادي الطويل الجل لجميع دول المجاورة للحدود الجزائرية.
- ✓ المحافظة على الموارد للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المرشد للموارد الاقتصادية.
- ✓ تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك توفير الماء والطاقة، ومنه التأكيد على إرساء قواعد التنمية.

رغم وجوب توافر متطلبات التنموية إلاّ أن هناك معوقات تحول دون تحقيق التنمية منها ندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية وعدم استخدامها بشكل عقلاني ورشيد، وبالتالي عدم القدرة على الوفاء باحتياجات المجتمعية، ومنه التاكيد على ضرورة خلق علاقة اخلاقية تربط بين الانسان والبيئة من خلال ضرورة التعامل بكفاءة عالية مع الموارد المتاحة وتحقيق العدالة الاجتماعية للقضاء على الفقر وكل مظاهر الحرمان والبؤس وانتشار ظواهر اللأمن واللإستقرار في تلك المناطق الحدودية، وذلك لعدة أسباب وهي:

- ➢ انتشار الفقر المدقع في تلك المناطق.
- ➢ عدم الاستقرار الناتج عن غياب الأمن والسلام.
- ➢ استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية.

- تعرض المناطق الحدودية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية منها التصحر والجفاف ونقص المياه.
- عدم أو سوء استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في تلك المناطق.
- عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية. (القريشي، 2007، ص77).

إن التعامل مع تحديات ومعوقات تحقيق متطلبات التنمية يتطلب التخفيف من حدة الفقر، وضرورة تحسين القدرات المرتبطة بالتصدي لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية، بما في ذلك التشجيع على أنماط استهلاكي وإنتاج عقلاني ورشيد، وكذلك القضاء على مشكلات الصحية وخاصة الأمراض والأوبئة المنتشرة في تلك المناطق.

2.3 السياسات التنموية:

إن التغيرات والتحولات الجيوسياسية في المحيط الاقليمي الجزائري بعد 2011 مازالت تداعياته وتفاقمت الأحداث في هذه المناطق الحدودية مع ليبيا والساحل الافريقي وكذا الأوضاع في الصحراء الغربية حيث تعيش الجزائر في محيط إقليمي من اللاستقرار واللأمن جعل أهم الأولويات الاهتمام بالشأن العسكري في معالجة المشاكل والأزمات وإهمال التنمية بكل جوانبها إلاّ أن إدراك صناع القرار في الجزائر بضرورة وحاجة المنطقة للمشاريع تنموية.

إن الحدود التي رسمت إبان الاستعمار بقيت قنابل موقوتة تنفجر بين الحين والآخر في كثير من الدول العربية لأنها لم تتوافق وتحترم الخصائص البشرية والثقافية والحضارية في إقامة الحدود في تلم المناطق إلاّ أنه يمكن إذا توفرت الارادة جعل من تلك المناطق الحدودية مناطق للتعاون والتنمية الاقليمية من خلال مشاريع مشتركة وهادفة وفعالة تساهم في النمو وازدهار تلك المناطق الحدودية منها:

- مشروع الطريق السيّار العابر للصحراء: الذي يعتبر شريان هام لكل عملية تنموية، حيث يعتبر مشروع إفريقي يسمح بربط عدة دولا افريقية منها: الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا بهدف المساهمة في زيادة المبادلات التجارية وتحسين ظروف المعيشية وفك العزلة السكان المناطق الذي بدوره يحقق الأمن والتنمية، فقد بلغت نسبة انجاز المشروع 95%95 بتكلفة اجمالية بـ02 مليار أورو
- فتح المعابر التجارية: إن عدم وجود معابر تجارية بالمناطق الحدودية في الجزائر يعتبر عائق أمام حرية حركة البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال، إلاّ أن السلطات الجزائرية بدأت تفكر بجدية من خلال فتحها للمعبر الحدودي التجاري مع موريتانيا، لكن يجب تعميم الاجراء على باقي النقاط الحدودية.

- خطة التنمية الوطنية: بدأت منذ 2000 بهدف التخفيف من أوجه التفاوت الجهوي وإيجاد توازن بين المناطق الحضرية والريفية، يمكن رؤية الاختلالات حادة.
- مساهمة الجيش الوطني الشعبي في المهام التدخل الانساني والاغاثة والانقاذ والتغطية الصحية للمواطنين المتواجدين في المناطق النائية والحدودية، وبذلك الجيش الوطني الشعبي له دور انساني في مجال تنمية مناطق الحدودية بالاضافة إلى البعد العسكري لتأمين الحدود الوطنية (قاسم، 2016، ص17).
- انشاء مناطق تجارية حرة: إن التحديات التي توجهها المناطق الحدودية الجزائرية التونسية نفسها المتمثلة في الفقر والبطالة، وعليه لابد من تطوير الشراكة بين البلدين ودعم المبادلات التجارية والاستثمارات وفق مناخ ملائم ومساعد على مستوى القوانين والبنية التحتية والنظام المالي والمصرفي وكذا إقامة مناطق تجارية حرة على الحدود وفتح المجال أمام تصدير المنتجات وفق اتفاق الكوميسا (The Common Market for Eastern & Southern Africa) تعتبر تكتل اقتصادي لدول شرق وجنوب افريقيا تم انشاؤها في 08 ديسمبر1994 تضم 21 دولة، وهي منطقة تبادل حر وتم تفعيل الاتحاد الجمركي عام2009.
- انشاء مشاريع بالحدود الغربية الجزائرية: عن طريق برنامج استثماري هام بالمناطق الحدودية للولاية تلمسان لتصدي لظاهرة التهريب بكل أنواعه وأشكاله من خلال تشغيل الشباب والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق استغلال رؤوس الأموال المحلية لاقامة الاستثمارات في المجال الفلاحي والصناعي التي تعود بالفائدة وبرامج تنموية التي تدعم الاقتصاد الوطني وفقا لمخطط لالامغنية،
- مشاريع نقل الأنابيب البترول والغاز وكابل الألياف البصرية: حيث ترتبط هذه المشاريع مع الدول المجاورة للجزائر حيث تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث يتم فرض عليها رسوم وضرائب توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية منها تمويل عمليات ومشاريع حفر آبار المياه وتشييد مراكز الصحية والتكوين الحرفي خاصة في شمال مالي والنيجر وتشاد. (نور الدين، 2017، ص20).

إن السياسة التي إعتمدها الدولة الجزائرية لتجسيد هذه المشاريع التنموية للمناطق الحدود الجزائرية تقوم على عدة مجالات مكونة استراتيجية منسجمة ذات أبعاد مختلفة، ومنها:

1) البعد العسكري: يتمثل في تأمين الحدود بتفعيل مقاربة أمنية متكاملة المستويات، أولاً المستوى الوطني بمحاربة الارهاب والجريمة المنظمة بتعزيز الوحدات العسكرية في المناطق الحدودية وتدعيمها بوحدات متخصصة في مكافحة الارهاب وتسلل الارهابيين وتهريب الأسلحة من ليبيا ومالي، وثانيا المستوى الخارجي بتفعيل الأدوات الدبلوماسية بتدعيم التعاون بين دول المنطقة

بوضع إجراءات وآليات وعقد اتفاقيات ثنائية وإلى جانب ترقية التعاون المُهيكل على المستوى الاقليمي وفق أطر مؤسسية وقانونية وكذا التركيز على ضرورة المشاركة الدولية الفاعلة لمجابهة الارهاب (مجلة الجيش، 2015، ص31).

2) الجانب السياسي: لم يتم معالجة قضايا الارهاب عسكريا فقط، بل شكل البعد السياسي جانب مهم من خلال المصالحة الوطنية وكذا تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وكانت النتيجة انحسار النشاط الارهابي في الجزائر وعودة الاستقرار والأمن داخليا، فقد سعت الجزائر من توسيع مجال الادراك للقضايا إقليميا ودوليا (نبيل، 2009، ص108).

3) البعد القانوني: يتمثل في صياغة ترسانة من الاجراءات القانونية لمنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف بتوظيف أسس دينية أو لغوية أو جهوية أو غيرها، وذلك لأجل قطع الطريق أمام تفكيك المجتمع والوحدة الوطنية وسد ذرائع التدخلات الأجنبية.

4) البعد الاجتماعي: من خلال الاعتماد على الخوصيات المجتمعية القائمة على منطق القبيلة والعشيرة التي تمثل أحد الروابط المشتركة بين الشعب الجزائري وشعوب الدول المجاورة، وتُعد الطرق الصوفية ركيزة أساسية في المناطق المتاخمة للمناطق الحدودية من بينها الطريقة التيجانية التي لها إمتدادات في الساحل الافريقي والتي تساهم في مجابهة الفكر المتطرف.

التركيز على فئة الشباب في المناطق الحدودية عبر فتح مجال التجنيد لمراقبة الحدود وحمايتها لما لهم من خبرة ودراية بالمنطقة، ووفق هذا المنطق تقوم الدولة الجزائرية بنتسيق الجهود مع مختلف شيوخ الزوايا والقبائل والعشائر المحاذية لتخوم الحدودية (مجلة الجيش، 2015، ص83).

5) البعد الاقتصادي: المتمثلة في الاجراءات والتدابير لحماية الاستثمار إن تأمين المناطق الحدودية لابد من وضع مخطط أمني وتنموي لمواجهة مختلف التهديدات والأزمات والصراعات والتي ممكن أن تكون عائق أمام السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة ومنه بعث مشاريع استثمارية وتوفير متطلبات المعيشية التي تجنب تلك المناطق الحدودية التوترات والتي تمس بالأمن، ومن هذه التدابير والاجراءات تتمثل في الجانب الاقتصادي للنهوض بواقع التنمية لضمان استقرار تلك المناطق من خلال سن قوانين تمنح امتيازات خاصة للمستثمرين الذين يقومون باستثمارات في مناطق محددة من الجنوب والهضاب العليا، وتندرج هذه التحفيزات والمزايا ضمن تسهيلات لاسيما المتعلقة بالنقل والعقار الصناعي والفلاحي، وكذلك دعم هذه المشاريع بتخصيص أغلفة مالية وعبر أموال صناديق مخصصة لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق الحدودية.

6) البعد السياحي: تتقاسم الدولة الجزائرية حدود شاسعة مع دول المغرب العربي وتاريخ مشترك وارث ثقافي وحضاري، إلاّ أن المناطق الحدودية بين الدول المجاورة للجزائر بقية على هامش التنمية وفي تفاوت اجتماعي وكان من المفروض الاهتمام بهذا العمق للوطن، سعي الجزائر لاطلاق مختلف البرامج التنموية في المناطق الحدودية خاصة بعد الحركات الاحتجاجية التي شنها سكان تلك المناطق مطالبين بحقهم في التنمية برغم الموارد والامكانيات المتوفرة.

إن تحقيق التنمية بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول المجاورة واستعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، لأن التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات بشكل متناسق، فبدون المشاركة والحريات الأساسية وتوفر الأمن والاستقرار لايمكن تصور قبول المجتمع بالالتزام بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها. والتمتع بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لايمكن تصور قيام حالة من تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروات، وبذلك كل فئات المجتمع تقوم بدورها، وهي: (عطية، 2003، ص87).

- **دور الفرد**: إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير أنماط السلوك وذلك من خلال تحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين، فالتنمية محورها الانسان ومهما كان موقعه سواء مواطن أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسية التي من شانها ضمان تلبية الاحتياجات الحاضر والمستقبل، مادام الفرد هو محور التنمية فهو الأساس في بناء هذه التنمية.
- **دور الأسرة**: للأسرة دور في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده، ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ نشأته، فالأسرة هي مدرسة الأجيال من خلال صقل وزيادة الوعي والادراك.
- **دور المجتمع**: يؤدي المجتمع دورا بالغ الأهمية في معالجة قضايا التنمية، فالمجتمع هو محرك الأساسي والمحوري في عملية التنمية من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وتهيئة الأجيال لمحافظة على محيطها والحرس على التمتع الأجيال القادمة بكل الحقوق للعيش في بيئية آمنة وسليمة ومستقرة، ويقع على المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل ودور وقدرات ومشاركة تنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات على تمكين وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في نشاطاتها في الممسائل تحقيق أمور التنمية (ريحان، 2002).

توصل المجتمع المدني إلى أشكال جديدة وفعالة للتعبير عن الاهتمامات المجتمعية، ومن هذا أصبح يعتبر أداة قوية لتعزيز القيم ومقاصد التنمية، والمجتمع المدني له دور هام يلفت أنظار السياسيين إلى قضايا المجتمعية والتوعية الجماهير والترويج أفكار والنهج الابتكاري.

- **دور القطاع الخاص**: إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية، فالحديث عن التنمية عبر البرامج ونشاطات، فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد؛ فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة الفرد والمجتمع من خلال المشاركة الفعّالة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة وآمنة وشروط صحية مع مراعاة المحيط العمل.

إن السياسات الاستثمارية للقطاع الخاص يجب أن تساهم بمختلف أنواعه في العملية التنموية وتأمين الاستمراريةلهذه الاستثمارات في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركائز تطوير المجتمعات.

- **الدور الحكومي**: إن الحكومات هي التي ترسم السياسات العامة وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية هو أن تكون هذه السياسات ومايتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لاتتعارض مع قوانين وتشريعات بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب التنمية فلايجب فصل الجانب الاجتماعي والخطط الاقتصادية.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها هو دور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل لآخر، حيث يقع على عاتق الحكومة الأخذ بعين الاعتبار الوضع الداخلي والاقليمي والدولي للتنمية أن يكون منسجم مع التوجهات العالمية من جهة والاقليمية من جهة أخرى من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والاقليمية التي تحقق الغاية وينعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها. (منى، 2000، ص85).

وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي، فقوانين الاستثمار والتنمية المجتمعية وقوانين العمل والعمال وانظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها إلى الأمام بقوانين عصرية تستجيب لتطورات والتغيرات وتؤكد النهج الشمولي للتنمية، وهذا يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية التنمية ونفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود، ويمثل تطبيق جملة القوانين المتعلقة بالتنمية ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد ومحتاجة لدعم مجتمعي.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم في هذه الورقة البحثية، تم التوصل إلى عدد من النتائج المتمثلة فيمايلي:

- تمثل التهديدات اللاتماثلية تهديدا حقيقيا للدول والأمن والسلم الدوليين.
- إن تنمية المناطق الحدودية يساهم في الحد والتقليل من الأزمات والصراعات سواء الداخلية أو بين الدول.
- تُعد المقاربة التنموية من أنجع وأفضل الوسائل وفق المتغيرات والتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية.
- إن فكرة الاعتماد المتبادل والتعاون المشترك بين الدول تساهم في صنع السلام والاستقرار الشامل وتطوير العلاقات الدولية.
- يُعد العامل الاقتصادي والتجاري وسيلة هامة في توطيد العلاقات بين الشعوب المناطق الحدودية.
- تمثل البُنى التحتية من وسائل نقل وطرقات ومرافق صحية واجتماعية المختلفة عامل استقرار المناطق الحدودية.

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الدراسة تُوصي بمايلي:

- التوجه بالمشاريع التي تلبي رغبة وطلب المناطق الحدودية مع مراعات الخصوصية الثقافية والحضارية والملائمة الجغرافية والبيئية للمنطقة.
- الدعوة إلى الاستثمار في العنصر البشري للمناطق الحدودية من خلال التكوين والمرافقة وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لنهوض بتنمية حقيقية.
- الدعوة إلى تحسين العلاقات البينية بين الدول والعمل في إطار الإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات والتحديات غير تقليدية.
- الدعوة للاشراك الباحثين المتخصصين ومراكز البحث للاجراء دراسات علمية عقلانية حول تنمية المناطق الحدودية.

وختاما؛ إن التحديات والرهانات التي تواجهها المناطق الحدودية الجزائرية تندرج ضمن التحولات والمتغيرات الجيوسياسية في المنطقة ما أضفى طابع اللاستقرار واللأمن واختراق الفواعل والظواهر للحدود الوطنية نتيجة لحالة الحرب والهشاشة والفشل التي تعيشها دول الجوار منها: ليبيا ومنطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على المنطقة بأسرها.

إن البرامج التنموية لتدعيم الأمن والاستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية لها دور وأهمية بالغة في تقليص التهديدات والتحديات في المناطق المتاخمة، وهذا وقاية ومجابهة للأخطار المهددة للأمن الداخلي والاقليمي والدولي بمختلف أبعاده بوضع استراتيجية تنموية فاعلة ناجعة على طول المناطق الحدودية.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- الكتب:

- جمال حلاوة، علي صالح. (2010)، *مدخل إلى علم التنمية*، الأردن: دار الشروق.
- عجيمة، محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية. (2003)، *التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية*، مصر: جامعة الاسكندرية.
- عطية عبد القادر، محمد عبد القادر. (2003)، *اتجاهات حديثة في التنمية*، مصر: الدار الجامعية.
- القريشي مدحت. (2007)، *التنمية الاقتصادية: النظريات وسياسات وموضوعات*، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل لنشر.
- محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي. (2001)، *التنمية الاقتصادية: مفهومها نظرياتها سياساتها*، مصر: الدار الجامعية.
- منى البرادعي. (2000)، *تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية*، (تقديم : ماهر محمد)، القاهرة : دار المستقبل العربي.

2- المجلات والدوريات:

- قاسم حجاج. (2016)، *التدخل الانساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية*، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد14، جانفي.
- **مجلة الجيش**. (2015)، *الجزائر ومواجهة الارهاب والجريمة المنظمة*، عدد 618، الجزائر، جانفي.
- نور الدين دخان. (2017)، *مسار تامين الحدود الجزائرية: بين الادارة الحادية والصيغ التعاونية الاقليمية*، **مجلة بدائل**، العدد24، السنة الثامنة، أغسطس.

3- مذكرات:

- بلال قريب. (2010-2011)، *السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات-*، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة.
- محمد مجدان.(2019)، *التهديدات الأمنية الاقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب*، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 01، ص09-20.
- نبيل بوبية. (2009)، *الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين الجزائرية والمشاريع الأجنبية*، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، القاهرو: معهد البحوث والدراسات العربية.
- ياسين سعيدي. (2015-2016)، *التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

4- المو اقع الالكترونية:

عز الدين لمريني. (2015)، *تنمية المناطق الحدودية لمواجهة التهريب والارهاب*، الاطلاع على الموقع يوم06فيفري2021 على الساعة 00:15. أنظر الرابط: https://assabah.ma/77664.html